# بعد زيارة بومبيدو : فرنسا تتمسك باستعمارها للساحل الصومالي وتزيد في محاصرتها القمعية لحركة التحرر الصومالية

**خلال زيارته الرسمية الاخيرة لما يسمى بـ « الصومال الفرنسية » كرر الرئيس الفرنسي عزم فرنسا على الاستمرار في احتلالها الساحل الصومالي ، معلنا استعداد نظام الحكم الفرنسي على حمايته وجوده هناك ، ومحاربة اية حركة استقلالية تحررية فيه . وقد بدا ذلك تهديدا واضحا عندما تحدث بومبيدو امام مجموعة من « الوجهاء » الذين يمثلون الحكومة العميلة القائمة ، فقال بالمنطق الاستعماري المألوف : انكم ستبقون فرنسيين لانكم تريدون ان تبقوا كذلك» واضاف معلنا بصورة مباشرة بان الجمهورية الفرنسية ستقمع اية «حركة انفصالية » في الساحل الصومالي !**

وبالطبع كان بومبيدو يتحدث لتلك الفئة التي تنتمي الى الطبقة ذات المصلحة في استمرار نظام الحكم الاستعماري في الساحل الصومالي المحتل ، اي تلك ذات المصلحة في ان تبقى « فرنسية » ، بينما كان يوجه تهديداته للحركة الاستقلالية التحررية هناك ، التي تناضل ضد استعمار فرنسا للساحل ، وضد الحكومة العميلة القائمة ، التي تعمل باوامر قصر الاليزيه . وهذه الحركة « انفصالية » بنظر نظام الحكم الفرنسي الذي يعتبر الساحل الصومالي جزءا من الجمهورية الفرنسية ! — وهو موقف شبيه ، ان لم يكن مماثل لموقف فرنسا من الجزائر في الماضي ، ومحاربتها فرنسا من الجزائر في الماضي، ومحاربتها الشرسة للثورة الاستقلالية التحررية الجزائرية ، التي ارغمت الجنرال ديغول في النهاية، بعد سقوط المليون شهيد ، على الخروج من الجزائر ، والتخلي عن ادعاء الجزائر « فرنسية » !

وهذا التهديد والوعيد الذي اطلقه بومبيدو ضد الحركة الوطنية المطالبة باستقلال الساحل، لا يعكس فقط مصلحة فرنسا الاستعمارية في المحافظة على مستعمراتها الصومالية ، على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري ، بل ويعكس اهتمام القوى الامبريالية بان يبقى الساحل الصومالي مستعمرا لاهمية موقعه الاستراتيجي على البحر الاحمر ، ليس فقط بالنسبة لافريقيا ، بل وبالنسبة للخليج العربي ولمنطقة الشرق الاوسط .

واهمية موقع الساحل الصومالي الاستراتيجي واضحة من نظرة سريعة على الخارطة . فهو يطل على مضيق باب المندب ، وخليج عدن ، ومجاور لعربا ، لاريتريا ، حيث يستمر الثورة ضد الاستعمار الاثيوبي ، بالاضافة الى الحدود المصطنعة ، التي قسم بواسطتها المستعمر الفرنسي ، الوطن الصومالي . ومن جهة ، فان الساحل الصومالي هو بمثابة «شريان رئيسي» بالنسبة لاثيوبيا ، لان ٥٥٪ من حركة صادراتها ووارداتها ، تمر عبر العاصمة دجيبوتي ، بواسطة خط السكة الحديد ، الذي يصلها مع العاصمة الاثيوبية ، اديس ابابا . ومن جهة اخرى ، يعتبر مرفأ دجيبوتي الثاني من حيث الاهمية ، على البحر الاحمر ، فهو ممر مائي هام للحركة التجارية البحرية ، من والى، مدغشقر ، الخليج العربي والشرق الاوسط . ومن اسباب تمسك فرنسا بالساحل الصومالي، هي السيطرة الفرنسية على مدغشقر ، حيث تقوم القواعد العسكرية الفرنسية في المحيط الهندي ، وسيطرتها الاقتصادية على مجموعة بلدان « منطقة الفرنك الفرنسي » الافريقية اي تلك البلدان الافريقية التي كانت تخضع سابقا ، للاستعمار الفرنسي ، وما تزال بعد استقلالها ، تدور في فلك النفوذ الفرنسي .

اما السبب في ذلك فيعود الى كون دجيبوتي هي اقرب مركز الاتصال البحري والجوي، حيث تمركز القوات الفرنسية مدعمة امداد انزال سريع عندما تقتضي « الضرورة الفرنسية » .. ولهذا طالما كانت ، وما تزال ، دجيبوتي ، مركزا للتجسس، ولوضع خطط الثورة المضادة، ضد الحركات التحررية الثورية في افريقيا .

## السيطرة والنهب الاقتصادي

وبسبب موقع الساحل الصومالي على مضيق باب المندب ، ولانه مدخل الى شرقي ووسط افريقيا ، فهو يعتبر مركزا تجاريا هاما. ولهذا يزداد النشاط التجاري عبر مرفأ العاصمة دجيبوتي . ومعظم موارد الميزانية العامة للبلاد تأتي من دخل المرفأ ، والمطار ، وخط السكة الحديد ، بينها وبين اديس ابابا ، ولكنها تذهب في معظمها للشركات الاستغلالية الاجنبية ولطبقة الكومبرادور .

ان دخل هذه السفن والمهربات ، يشكل اعمدة اقتصاد الساحل الصومالي ، حيث يستقبل المرفأ يوميا عشرات السفن ، التجارية والحربية، وخاصة السفن الاسرائيلية والامريكية والاثيوبية ، بالاضافة الى الفرنسية . كذلك فان خط السكة الحديدية بين دجيبوتي واديس ابابا ، يشكل احد المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها موازنة دجيبوتي السنوية . ولكن هذه الخطوط هي ملكا لشركة فرنسية — اثيوبية ، تملك فيها اثيوبيا ٤٩٪ من اسهمها .

وفي الساحل الصومالي ، العديد من الشركات الاجنبية ، التجارية والمالية ، التي تستغل طاقات الساحل الاقتصادية ، بما فيها على سبيل المثال ، شركات كالتكس وشل ، وشركة « انكو » الاسرائيلية لتصدير اللحوم بالاضافة الى المصارف الفرنسية ، والاجنبية الاخرى ، التي تستغل ثروة دجيبوتي التجارية.

وفي هذه المجالات ، فان الباب مغلق امام الصوماليين ، والثروة الوحيدة التي يحق لهم امتلاكها ، هي الثروة الحيوانية . ولكنهم في الوقت نفسه، محرومون من تطوير هذا القطاع، والاستفادة من هذه الثروة ، بما فيها صيد الاسماك .

اما فيما يتعلق بثروة الساحل المعدنية، فقد قام خبراء فرنسيون بالتنقيب عنها . وبرغم ان عملياتهم بقيت ضمن نطاق من السرية المشددة ، فقد عرف بان البلاد تعوم فوق ثروة معدنية ضخمة . ولكن بقي الملح المادة الوحيدة التي تستغل — من قبل شركات فرنسية بالطبع.

وفي ظروف السيطرة الاستعمارية والنهب الامبريالي هذه ، تتدهور اوضاع الشعب الصومالي ، الحياتية والاجتماعية . وقد اصبحت النقابات العمالية مجرد اداة في ايدي الفرنسيين ، الذين فرضوا قيادات عميلة منتفعة ، تتعاون وتتواطأ مع السلطة . والهدف من ذلك ، وضع المواطن الصومالي امام خيارين ، فاما ان يقبل بالعمل في ظروف عمل شديدة القسوة ، ويقع فريسة سهلة للاستغلال البشع ، واما ان يبقى وعائلته متحولا دون هدف ، فيقع فريسة البطالة ، وبالتالي فريسة الجوع والمرض .

اما فيما يتعلق بالتعليم ، فليس هناك جامعة بالتأكيد ، كما انه ليس هناك من مراكز للتعليم العالي . وقد افتتحت مؤخرا بعض المدارس الابتدائية ، حيث يخضع الطلبة الصوماليين لقوانين شديدة تستهدف طرد اكبر عدد ممكن منهم قبل انهاء المرحلة الابتدائية من التعليم !

ولكن هذه السياسات بالضبط هي التي تشكل بمجملها ، السياسة الاستعمارية في الساحل الصومالي ، التي تستهدف ابقاء الساحل مستعمرة فرنسية دائمة ، وبالتالي تتبع سياسات الاضطهاد والحرمان والجوع والجهل ، والارهاب ، للابقاء على تخلف الشعب فيها ، ولتمكن الاقلية الاجنبية في البلاد من البقاء والاستمرار ، ومحاولة اثبات اعتماد الشعب الصومالي المطلق ، على وجود هذه الاقلية ، وبقائها ، انسجاما ومنطق الاستعمار القائل بعجز الشعوب المستعمرة « المتخلفة » ، عن الاعتماد على نفسها !

ويرافق هذه السياسة ، سياسة اجتذاب اكبر عدد ممكن من الاجانب الى الساحل المحتل بهدف خلق نسبة كبيرة منهم فيه ، بالمقارنة مع عدد السكان الاصليين ، في محاولة لخلق نوع من « روديسيا » اخرى في الساحل المحتل لتحويل دجيبوتي الى منطقة حرة في السوق العالمي ، حيث تمر منتوجات كتلة السوق الاوروبية المشتركة ، الامبريالية الجديدة ، ومن ثم توزع على البلدان الافريقية. ولجعل دجيبوتي ايضا ، مركزا للقواعد العسكرية ، في خدمة حكومات المعسكر الامبريالي ، وخاصة المانيا الغربية والولايات المتحدة ، بالاضافة الى فرنسا . وكون دجيبوتي تلعب دور الممر الامن ، للاسلحة الاميركية المرسلة الى السعودية واثيوبيا ، وايران والاردن، سوى ناحية واحدة من نواحي الدور الذي يلعبه الساحل الصومالي المحتل في خدمة الاستراتيجية الامبريالية العالمية .

## الحركة الاستقلالية التحررية والحصار

ولكن الاستعمار الفرنسي في الساحل الصومالي ، اصبح اليوم اكثر من اي وقت مضى ، يشعر بقوة المعارضة التي تشكلها الحركة الاستقلالية ، على وجوده العسكري هناك ، وعلى الحكومة العميلة القائمة ، برئاسة علي عارف برهان .

ولعل من الادلة الملموسة على تعاظم النضال الاستقلالي في الساحل ، اضطرار الحكومة الفرنسية مؤخرا الى ارسال ٢٥٠ دركي كقوة اضافية ، وخبراء في تفريق التظاهرات ، من جهة ، واعتراف مسؤول فرنسي ، بصورة غير مباشرة به ، عندما قال امام بعض الوزراء والنواب في الحكومة العميلة ، بان « عهد التمرد والفوضى والتخريب من قبل الفرنسيين ، سيكون نهاية عام ١٩٧٢ » (١)

فالنضال ضد الاحتلال الفرنسي للساحل الصومالي ، قائم منذ اوائل الخمسينات . وقد كانت الفترة ما بين عام ١٩٤٩ و ١٩٥٧ ، فترة نضال قاسية ، وتضحيات جسيمة ، ادت في سنة ١٩٥٧ ، الى تسلم المناضل — الشهيد ، محمود حربي ، منصب نائب رئيس الحكومة المحلية في دجيبوتي . وكانت السياسة الفرنسية انذاك تستهدف تقديم بعض « التنازلات » ، ازاء تعاظم الحركة الاستقلالية ، في المناطق التي تستعمرها ، في محاولة لضربها وتصفيتها في النهاية . لهذا لم تدم طويلا تجربة عام ١٩٥٧ .

ففي سنة ١٩٥٨ قامت السلطات الفرنسية باجراء استفتاء مزعوم ، حول الاستقلال ، وقد تولت انذاك ، قوات الاحتلال ، الاشراف على « الاستفتاء » ، بحيث استطاعت باريس اظهار نتيجة الاستفتاء لصالح استمرارها في استعمار الساحل الصومالي !

وكانت حكومة محمود حربي انذاك ، قد قامت بحملة واسعة النطاق ، في اوساط الجماهير الشعبية ، للمطالبة بالاستقلال عن فرنسا ، وكان متوقعا ، بعد اجراء ذلك الاستفتاء المزعوم وبنتيجته المزورة ، ان تطيح السلطات الفرنسية بالحكومة القائمة . وتلى ذلك فترة من الحكم الارهابي ، تعرض خلاله الوطنيون الصوماليون المطالبون بالاستقلال ، للملاحقة والتصفية ، وكان المناضل حربي من قافلة الشهداء تلك . فقد لغم عملاء المستعمر الفرنسي الطائرة المصرية التي كان يستقلها . وكان حربي بعد الاطاحة بحكومته ، قد لجأ الى موغاديشو في جمهورية الصومال ، حيث انشأ مركزا لحركة التحرر الصومالية ، ووجه نداء الى كافة التنظيمات السياسية الوطنية ، للمساهمة في تعبئة كافة القوى ، في جبهة واحدة لمواجهة القوة المحتلة والنضال من اجل حرية واستقلال الساحل الصومالي .

في الواقع كان اغتيال المناضل حربي ، ضربة قاسية للحركة التحررية الاستقلالية الصومالية . فقد احتاجت الى عام كامل لاعادة تنظيم نفسها ، واستئناف النضال . ولكنها تطورت فيما بعد ، واثبتت قوة وجودها في عام ١٩٦٧ ، خلال الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الراحل، الجنرال ديغول ، لدجيبوتي ، لتثبت للعالم بان الساحل الصومالي « فرنسي » ، وبان المنطقة « مستقرة وهادئة » ، وكل الامور على ما يرام ..

ولكن ما ثبت انذاك ، كان العكس تماما . ففي يوم بدء الزيارة ، في ١٦ آب ، قامت الجماهير الشعبية في الساحل ، بتظاهرات معادية لزيارة الرئيس الفرنسي ، وتطالب باستقلال الساحل الصومالي التام ، عن فرنسا . وقد اضطرت السلطات انذاك ، الى اعتقال قادة الحركة الوطنية الاستقلالية في البلاد ، وزج مئات اخرين من العناصر الوطنية ، في السجون ، ان لم يكن لمنع قيام التظاهرات المعادية التي تعكس حقيقة الوضع ، وحقيقة الارادة الشعبية، بالمقارنة مع مزاعم المستعمر الفرنسي ، فعلى الاقل ، لاضعافها وضمان عدم توسعها ، وتسهيل السيطرة عليها .

في الواقع كان ديغول قد اضطر في اذار ١٩٦٧ ، اي قبل زيارته بعدة اشهر ، الى استحصال « الثقة » مجددا ، وابراز « مبايعة شعبية » اخرى ، مزورة ، لاستمرار الاستعمار الفرنسي في الساحل الصومالي . فاعلن انذاك عن اجراء استفتاء مزعوم اخر . ولكن قصة سنة ١٩٥٨ نفسها تكررت في سنة ١٩٦٧ . فقد قامت السلطات بمنع الوطنيين من التصويت ، اما بالملاحقة والاعتقال ، او بحجة انهم لا يحملون بطاقات هوية تثبت جنسيتهم ، واما بطردهم من البلاد .

في الواقع ، بلغ عدد الوطنيين الذين طردتهم السلطة الاستعمارية، حوالي سبعة الاف نسمة ، لجأوا الى جمهورية الصومال .

ولعل ابلغ دليل على تزوير السلطة لنتائج الاستفتاء كان رفض الحكومة الفرنسية السماح لممثلين عن الامم المتحدة ، وللجنة البرلمانية الفرنسية ، بالاشراف على الاستفتاء .

وتعرض الحركة الاستقلالية التحررية في الساحل الصومالي لحصار اعلامي محكم القيود ، وهذا الحصار الاعلامي ، سياسة متوقعة من المحتل الفرنسي في الساحل . ولكن بالاضافة الى هذا الحصار الاعلامي ، فان الحركة تتعرض في الفترة الاخيرة ، لحصار خانق ، بالاضافة الى المواجهة القاسية مع القوات المحتلة ، وذلك من جهة الرئة الوحيدة التي يستطيعون التنفس منها .

فقد رضخت على ما يبدو، الحكومة الصومالية لضغوطات فرنسا واثيوبيا وكينيا ، وهي تشن في الفترة الاخيرة حملة ملاحقة واعتقالات ، ضد الوطنيين الصوماليين المناضلين في الساحل الصومالي المحتل ، الامر الذي يضع الحركة الاستقلالية التحررية للساحل الصومالي في فك كماشة ، و يعرضها للتصفية . وهذا الموقف من حكومة جمهورية الصومال ، ومن الحكومات الافريقية المعنية الاخرى ، هو انتهاك فاضح لبروتوكول الوحدة الافريقية ، الذي وقعته البلدان الاعضاء في المنظمة .

فالتزام هذه البلدان الافريقية ببروتوكول المنظمة ، وقبولها قرارات «لجنة تحرير افريقيا» المنبثقة عنها ، والتي اتخذتها في اجتماعها الاول ، في دار السلام ، سنة ١٩٦٣ ، يفرض على كافة البلدان الافريقية المستقلة التي تجاور ارضا افريقية محتلة ، على ان تكون جسرا يعبر عليه المناضلون الافريقيون لتحرير هذه الارض من الاستعمار والعنصرية ، وانجاز استقلالها الحقيقي ■■

# الأنظمة العنصرية في افريقيا الجنوبية تفرض حصاراً اقتصادياً ضد زامبيا لمساعدتها الثوار الافريقيين

## قصة صمود زامبيا

## تجاه الابتزاز العنصري ضعيفة وحركة تحرير زيمباوي في وضع دقيق جداً

**تواجه حركة تحرير زيمبابوي « روديسيا » مرحلة شديدة الدقة ربما يؤثر على قدراتها على التحرك ، في المدى القصير فيما لو نجحت سياسة الابتزاز التي تتبعها الحكومة العنصرية في سالزبوري ضد زامبيا ، حيث يتواجد المقاتلون الافريقيون في مناطق حدودها مع روديسيا .**

**ففي الاسبوع الماضي اعلن رئيس الوزراء ايان سميث حصارا على زامبيا بحجة ان حكومة لوساكا تسمح بتواجد ثوار حركة تحرير زيمبابوي على اراضيها ، حيث يقيمون معسكراتهم وقواعد تدريبهم ، ومن حيث ينطلقون لشن العمليات العسكرية في روديسيا.**

كان واضح بان هذا الاجراء الذي اتخذته روديسيا ضد زامبيا ، الذي هو بمثابة عدوان اقتصادي يستهدف الضغط على حكومة زامبيا لطرد ثوار زيمبابوي من اراضيها ، ومنعهم من العمل انطلاقا من اراضيها .

وقد اعلن سميث بان الحصار هو حصار شامل ضد زامبيا ، ولكنه يستثني منه شحنات النحاس التي تصدرها زامبيا عبر روديسيا ، ويسمح باستمرار حركة تصديره .

ولكن عنصريي روديسيا فوجئوا برد زامبيا على سياسة الابتزاز تلك ، بل وبردها الفوري. لقد كان على حكومة لوساكا ان تختار بين الرضوخ لضغط العنصريين وتغيير موقفها جذريا من تواجد حركة تحرير زيمبابوي الافريقية على ارضها ومساعدتها لهم ، او رفض سياسة الضغط والابتزاز ومحاولة التعايش مع الحصار المفروض عليها وايجاد طرق اخرى للتخفيف من اثاره .وقررت زامبيا الخيار الثاني . بل اكثر من ذلك ، فقد ردت على ذلك القرار الاقتصادي العدواني ، بقرار اقتصادي معاكس ضد روديسيا .

فروديسيا لم تحتفظ تجاه مسالة استمرار تصدير نحاس زامبيا عبر اراضيها ، الى مرفأ بيرا في موزامبيق ، مراعاة لمصلحة زامبيا . هذا امر لا نقاش . فقد قررت سالزبوري استثناء نحاس زامبيا من قرار الحصار والسماح باستمرار مروره عبر اراضيها لمصلحة روديسية محضة . فالمعروف ان روديسيا في مشاكلها الاقتصادية القائمة، تحصل مبالغ ضخمة تشكل عائدات لمرور نحاس زامبيا المصدر عبر اراضيها، وهي لا تريد من الحصار الذي فرضته، ان تحرم نفسها في الوقت ذاته من هذه العائدات التي لا تستطيع الاستغناء عنها ببساطة في ظروفها الاقتصادية الحالية .

وكانت حكومة زامبيا سريعة في استيعاب معنى هذا الاستثناء الروديسي « الايجابي » المظهر. ومن هنا كانت قيمة ردة فعلها المضاعفة. فقد اعلن ناطق رسمي في لوساكا في اليوم التالي على اعلان روديسيا قرار الحصار ، بان زامبيا قد اوقفت حركة تصدير نحاسها عبر روديسيا !

لقد قال الناطق انه من المستحيل على زامبيا ان تشحن نحاسها الى مرفأ بيرا في موزامبيق عبر روديسيا ، اذا كانت عربات النقل ممنوعة من العودة الى زامبيا بسبب الحصار الروديسي. واضاف الناطق يقول بان خطوط السكة الحديد في زامبيا قد تلقت اوامرها بعدم شحن اي كمية من النحاس عبر روديسيا ابتداء من اليوم « ١١ كانون ثاني ١٩٧٣ » .

وتجدر الاشارة هنا الى ان كمية صادرات زامبيا من النحاس عبر روديسيا ، تصل الى ٢٧ الف طن من النحاس في الشهر الواحد . وقد ذكرت مصادر مطلعة في لوساكا بان نحاس زامبيا سيتم تصديره عن طريق اخر ، بتحويله برا ، على الطريق ما بين حزام النحاس في زامبيا ومرفأ دار السلام ، في تانزانيا، حوالي ١٠٠٠ ميل الى الشمال الشرقي .

### ● تضامن العنصريين

ولكن الامور لم تقف عند هذا الحد . وهذا ما يثير القلق على وضع ثوار زيمبابوي في زامبيا، وبالتالي على وضع كافة حركات التحرر الوطني في افريقيا الجنوبية ، على اساس الى اي مدى مستعدة حكومة الرئيس كينيث كاوندا على الصمود امام حصار العنصريين، وتحمل نتائجه على اقتصادياتها .

فقد هبت جنوب افريقيا تأييدا لاجراء سالزبوري . كما فعلت الشيء نفسه السلطات البرتغالية في مستعمرة موزامبيق . واعلنت كل من حكومة بريتوريا العنصرية ، وحكومة موزامبيق فرض حظر تجاري على زامبيا ، لتشديد الضغط على لوساكا بهدف ارغامها على الرضوخ لمطالبهم ووقف الثوار الافريقيين العاملين من على اراضيها ، ومنعهم من شن غاراتهم وعملياتهم انطلاقا من زامبيا .

وقد اعلنت شبكة المواصلات لجنوب افريقيا والموزامبيق ، بانها قد امتنعت على مقاطعة البضائع القادمة من والى زامبيا ، لتشديد الحصار .

وليس هناك من شك في سالزبوري او في بريتوريا ، ولا حتى في لوساكا نفسها ، من ان الحصار العنصري ضد زامبيا ، اذا طال ، فسيكون له مضاعفات خطيرة على زامبيا . خاصة وان معظم البضائع الاساسية ، كالمواد الغذائية والعتاد والمواد الضرورية لتشغيل مناجم النحاس في زامبيا ، تأتيها بواسطة خطوط السكة الحديدية من جنوب افريقيا .

وحاليا فان حوالي عشر ما تستورده زامبيا تأتيها من الخط البديل ، برا ، من مرفأ دار السلام ، في تانزانيا . كما ان نفطها الذي تستورده تأتيها عبر خط انابيب من تانزانيا .

ولكن انتاج النحاس هو صناعة زامبيا الرئيسية ، ويشغل مناجم النحاس يعتمد اعتمادا كبيرا على وارداتها من جنوب افريقيا. ان مجمل صادرات جنوب افريقيا الى زامبيا يصل قيمتها الى اكثر من ٨٠ مليون دولار في السنة .

### ● كاوندا يجابه التحدي

وقد ذكرت مصادر مطلعة ومقربة من حكومة بريتوريا ، بان رجال الاعمال سيلعبون دورهم في دعم تأييد جنوب افريقيا لروديسيا ، وذلك باستعدادهم على ان يتحملوا الخسائر المالية الناتجة عن حظر التصدير الى زامبيا .

ولكن هذه « البشرى » للحكومتين العنصريتين في كل من سالزبوري وبريتوريا ليست غريبة. بل انها ردة الفعل المنطقية لرجال الاعمال والاوساط المالية والتجارية في جنوب افريقيا العنصرية، لان اجراءات العنصريين في روديسيا وبريتوريا هي اجراءات الانظمة الحاكمة باسم هؤلاء ، وحماية مصالحهم ومصالح الامبريالية العالمية من« خطر » تنامي حركة التحرر الوطني الافريقية في هذا الجزء الجنوبي من القارة .

ولكن الرئيس كاوندا حرص على ان يكون رد زامبيا ، على هذا التحدي الاقتصادي من قبل العنصريين ، وعلى سياستهم الابتزازية ، ردا فوريا واضحا . فقد اعلن في اليوم نفسه ، في لوساكا بان على زامبيا ان تكون مستعدة لحماية حدودها ضد اعمال رجال يائسين ، ووصف افريقيا الجنوبية ، بانها زريبة المظالم والاستغلال الجماعي . وتحدث في افتتاح المجلس النيابي مكررا تأييد زامبيا لحركات التحرر الوطني الافريقية ، مضيفا على ضرورة اعتبار تحرير افريقيا الجنوبية كمهمة غير مكتملة في تاريخ ازالة الاستعمار من افريقيا .

### ● متطلبات الصمود وتوزيع المسؤوليات

لقد كان رد الرئيس كاوندا واضحا في رفضه للتحدي وفي تكرار تأييد زامبيا للثوار الافريقيين وفي اعلانه تصميم زامبيا على الدفاع عن نفسها ولكن هذا بدوره يثير سؤالا شديد الاهمية : الى اي مدى يستطيع الرئيس كاوندا الصمود امام هذا التحدي ، خاصة اذا ما لجأت روديسيا الى امضى اسلحتها الاقتصادية ؟

فقد دعى اكثر العنصريين تطرفا في روديسيا، دعوا ايان سميث الى مد الاجراءات الاقتصادية المضادة ، بحيث تشمل قطع الطاقة الكهربائية عن زامبيا ، والى منع تحليق الطائرات القادمة من والى زامبيا ، « ومن بلدان اخرى معادية »، فوق اجواء روديسيا .

وتجدر الاشارة الى ان مركز كاريبا الهيدرو كهربائي يقع على حدود نهر الزامبيزي ، بين زامبيا وروديسيا ، وهو مشروع ملكية مشتركة بين البلدين ، ولكن محطة الطاقة نفسها تقع على الضفة الروديسية ، مما يمكن روديسيا من قطع الطاقة الكهربائية عن زامبيا ، منتهكة بذلك حق ملكية زامبيا لها .

وهذا الاحتمال بان تقوم سالزبوري بمثل عملية القرصنة هذه ، واردا في حال استمرار الرئيس كاوندا على موقفه من تحديات العنصريين.

ان متطلبات الصمود ازاء اجراءات الانظمة العنصرية الاخيرة ضد زامبيا ، كبيرة ، ومتعددة وهذه مسؤولية يتحملها النظام القائم في زامبيا ، الذي لم يسع كما كان يجب ان يفعل ليخفف الى ادنى حد وبصورة تدريجية، اعتماده الاقتصادي الكبير على البلدان ذات الانظمة الاستعمارية والعنصرية البيضاء في افريقيا الجنوبية ، بهدف انهاء هذا الاعتماد كليا ، في النهاية . فقد وجد نفسه كنظام وطني مثقل بتركة الاستعمار البريطاني في بلاده ، ومرتبطا بهذه الانظمة العنصرية الاستعمارية ، وكان عليه في سعيه لتحقيق وانجاز استقلال زامبيا الحقيقي ، ان يفك هذه الارتباطات كاحدى المتطلبات الاساسية لانجاز استقلال زامبيا .

ولكنه بعد حقبة كاملة من الاستقلال « السياسي » ، يجد نفسه الان اسير هذه الانظمة العنصرية والاستعمارية ، تهدد اقتصاده واستقلاله السياسي والسيادة الوطنية .

لهذا فان رد الرئيس كاوندا الجريء مؤخرا ، لن يكفي لتمكين زامبيا من الصمود فعلا في موقفها الوطني . واذا كانت مسؤولية تحقيق متطلبات الصمود تقع على عاتق النظام القائم بصورة رئيسية ، الا ان على منظمة الوحدة الافريقية مسؤوليات ملحة الان لمساعدة زامبيا والمحافظة على حرية تحرك وعمل حركات التحرر الوطني الافريقية الناشطة في افريقيا الجنوبية. وهذه بدوره لا تنفي وجود مسؤولية ملحة على الصين وعلى بلدان الكتلة الاشتراكية ، الذين دخلوا القارة الافريقية يساعدون البلدان الافريقية الحديثة الاستقلال ، وذات الانظمة الوطنية ، في التخلص من التركة الاستعمارية الثقيلة ، وهي [illegible] النعمة للقضاء على واقع التخلف فيها ، ويساهمون في جهودها لانجاز استقلالها الحقيقي ، السياسي والاقتصادي .
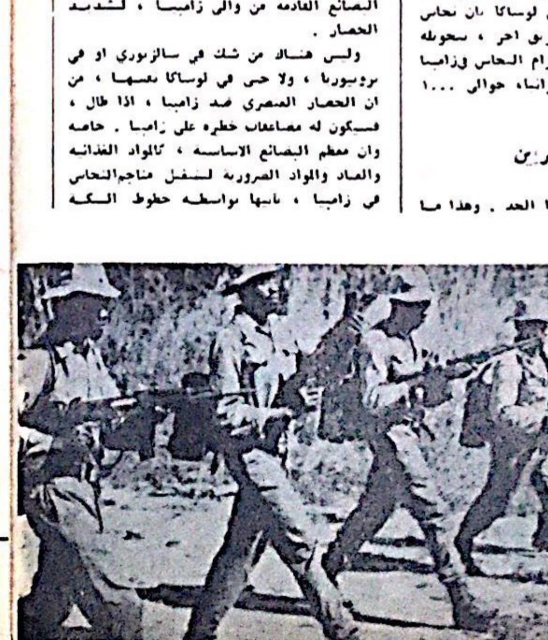
ان الاجراءات العدوانية الاخيرة ضد زامبيا اتخذت على اثر موجة مصاعدة من عمليات الثوار الافريقيين ، ومقتل جنديين من جنوب افريقيا نتيجة لانفجار لغم في روديسيا ، قرب حدود زامبيا ، ونتيجة لتصاعد نشاط ثوار موزامبيق بقرب الحدود مع روديسيا ، وخطر احتمال التنسيق بين حركتي التحرر الافريقيين في نضالهم ضد الانظمة العنصرية والاستعمار البرتغالي . ومساعدة زامبيا في الصمود هي مساعدة حركة التحرر الوطني في افريقيا الجنوبية على الصمود والبقاء ومواصلة النضال لتحرير هذا الجزء من القارة الافريقية ■■